



الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

خطة الأولويات العاجلة لإعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي

الاجتماع الإقليمي الثاني: نحو الأفق العربي 2030: تعزيز التخطيط الإنمائي الوطني المتكامل
في المنطقة العربية".

بيروت 19-20 سبتمبر 2019

تطورات الوضع العام في اليمن

1- التطورات السياسية

- تصاعد وتيرة الصراع منذ 2014،
- خيار الحل السياسي وبناء السلام

2- التطورات الاقتصادية

- انكماش النمو الاقتصادي
- تدهور سعر الصرف
- نقل ابلنك المركزي،

3- التطورات الاجتماعية والانسانية

- الفقر، البطالة
- تدهور الخدمات الاساسية،
- انعدام الامن الغذائي ،
- النزوح الداخلي والخارجي

السياق العام في اليمن

الوضع الاقتصادي



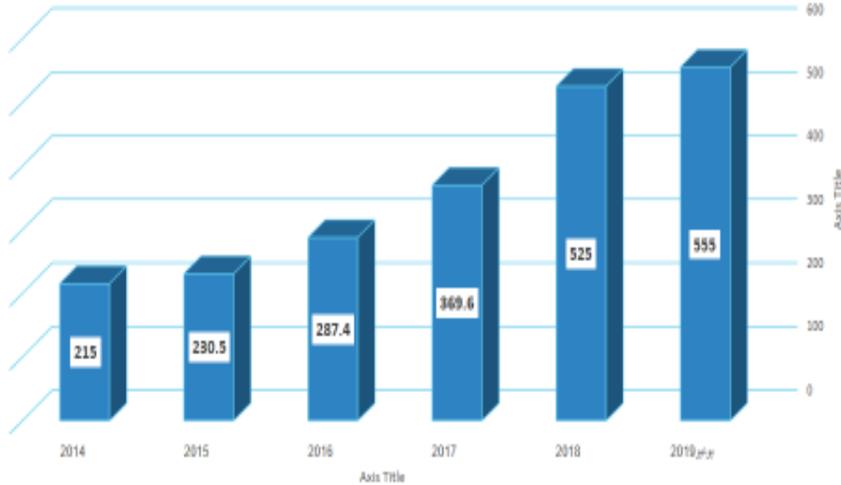
الوضع المالي



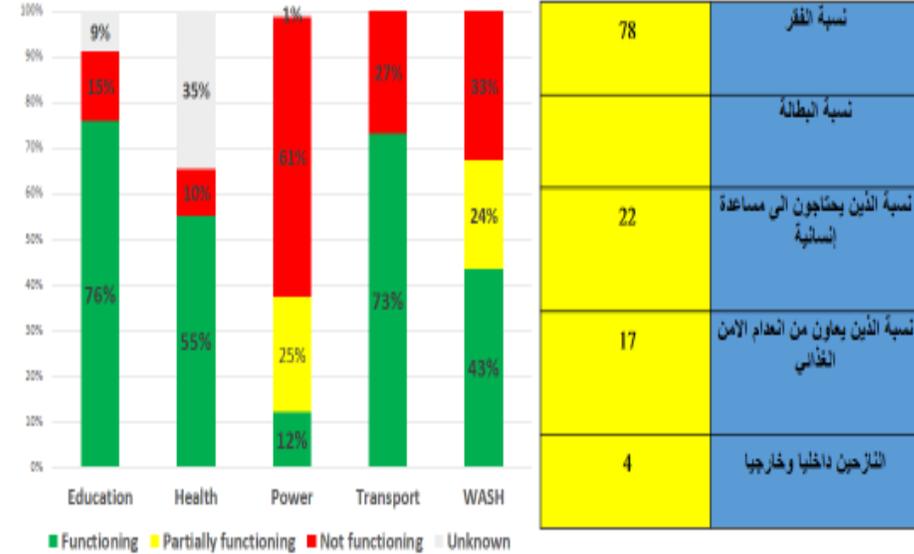
تابع السياق العام في اليمن

تطور سعر الصرف

سعر صرف الريال مقابل الدولار



التطورات الاجتماعية والإنسانية



خطط التنمية وإعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي

الخطة قصيرة الاجل

- خطة أولوية إعادة الأعمار والتعافي الاقتصادي (العاجلة) للفترة 2019-2020 تركز على التدخلات والبرامج والاحتياجات ذات الأولوية التي تمكن الدولة من استعادة الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي.

الخطة متوسطة الاجل

- تعمل حاليا وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع بعض الشركاء على اعداد تقييم الاضرار وتحديد الاحتياجات (DNA)
- المضي في اعداد برنامج شامل لإعادة الأعمار والتنمية وبناء السلام
- تكييف اهداف التنمية المستدامة 2030 وطنيا كأحد الأهداف و الموجهات الرئيسية لبرنامج الاعمار وخطة التنمية
- توجيه تدخلات المانحين في ضوء الأولويات الوطنية مع الاخذ في الاعتبار اهداف التنمية المستدامة 2030

الرؤية طويلة الاجل

- تم توقيع اطار للتعاون الفني مع الإسكوا لدعم اليمن في اعداد رؤية وطنية اقتصادية واجتماعية ومؤسسية لمرحلة

خطة الأولويات العاجلة لإعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى الكلي

أولاً: تفعيل مؤسسات الدولة واستعادة الاستقرار الأمني والسياسي

- الهدف العام: تعزيز سلطات الدولة والسياسات و التدخلات
- تواجد مؤسسات الدولة التنفيذية والقضائية والتشريعية في العاصمة المؤقتة عدن ومزاولة عملها بفاعلية
- استعادة سلطة النظام والقانون داخل المؤسسات الحكومية من خلال تطبيق القوانين والنظم الحاكمة فيها
- تفعيل الأجهزة الأمنية في تأمين الامن للمجتمع وحماية المنشآت الحكومية
- تفعيل اداء السلطة التشريعية التشريعي والرقابة على الأداء الحكومي. ومزاولة عملها من الداخل اليمني
- تعزيز دور المساءلة والمحاسبة ومحاربة الفساد والظواهر السلبية في العمل الإداري والمالي

ثانياً: تلبية الاحتياجات الإنسانية للفئات المتضررة من الصراع.

- الهدف العام: توفير الاحتياجات الأساسية المنقذة للحياة والمعززة لسبل المعيشة وتوفير فرص الحماية للفئات الفقيرة والمتضررة من الصراع.
- السياسات و التدخلات
- توفير الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية والادوية ومياه الشرب للفئات الفقيرة والمتضررة من الحرب في مناطق النزوح أو المناطق التي ترتفع فيها نسبة انعدام الأمن الغذائي.
- دعم برامج سبل المعيشة وخلق فرص عمل مدرة للدخل للشباب والمرأة وأولئك الذين فقدوا أعمالهم ودعم ريادة الأعمال.
- انتظام دفع مرتبات موظفي الدولة من القطاع المدني والأمني والعسكري.
- ربط التدخلات الإغاثية بأهداف طويلة الأجل تساعد على تقوية التأهيل المبكر والسريع للمجتمعات والأفراد.

ثالثاً: استعادة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان

- الهدف العام: توصيل الخدمات الأساسية للسكان عند مستوياتها قبل الحرب
- السياسات و التدخلات
- البدء في إعادة بناء وتأهيل المنشآت المزودة للمجتمع بالخدمات الأساسية وخاصة الكهرباء والمياه والبيئة والصحة والتعليم
- توفير المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي وإزالة الاختناقات في تسويقها
- توفير خدمات الرعاية الصحية في المراكز الطبية المختلفة
- توفير المياه النظيفة عبر الشبكة العامة للمياه والوسائل البديلة وتوفير خزانات مياه الشرب النظيفة في مناطق النزوح والايواء
- استعادة توفير التيار الكهربائي للسكان بصورة تدريجية ودعم استخدام الطاقة البديلة
- تعزيز قدرات السلطة المحلية على تطوير بدائل لتوصيل الخدمات للتجمعات السكانية

أولويات إعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى الكلي

رابعاً: استعادة الاستقرار والتعافي الاقتصادي الكلي وخلق فرص عمل

- تسريع استيعاب الموارد المتاحة لتمويل المشروعات من المانحين وخاصة من الصناديق الإقليمية
- استئناف نشاط مصفاة عدن لتكرير النفط وتوفير المشتقات النفطية للاستهلاك المحلي
- استئناف انتاج وتصدير النفط والغاز من الحقول الحالية وإعادة تأهيل وتطوير الحقول النفطية والغازية التي تضررت بسبب الصراع
- إعادة مراجعة أولويات الانفاق العام الجاري بحيث يركز على أولوية دفع المرتبات والأجور لموظفي الدولة وتوفير مخصصات للنفقات التشغيلية لتعزيز قدرات المؤسسات الحكومية.
- تمويل العجز من مصادر غير تضخمية ويقتصر على تمويل النفقات الاستثمارية
- تفعيل أدوات الدين العام (اذون الخزانة، الصكوك الإسلامية) كأداة لتنظيم السيولة وتمويل عجز الموازنة

خامساً: إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة من الحرب

- الهدف العام: إعادة اعمار البنى التحتية التي تضررت من الحرب ورفع كفاءتها التشغيلية
- التدخلات و السياسات :
- استكمال تقييم الأضرار وتحديد الاحتياجات اللازمة في كل المناطق التي تأثرت بالحرب
- البدء في إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة المتضررة جراء الأحداث .
- توسيع القدرة الاستيعابية للبرامج القائمة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.
- دراسة انشاء جهاز إعمار اليمن بالاستفادة من أفضل التجارب الإقليمية والدولية.

سادساً: تعزيز صمود القطاع الخاص و مساهمته في إعادة الإعمار

الهدف: دعم تعافي القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في إعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية السياسات و التدخلات :

دعم تعافي القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادية والمشغل الأكبر للعمالة.

إعادة بناء المنشآت التي تضررت من الحرب وخاصة المرتبطة بالقطاع الخاص مثل خطوط النقل والموانئ وشبكات الطرق والكهرباء.

بناء شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية وإعادة الاعمار (PPP)

دعم المشاريع الصغيرة والاصغر والمتوسطة ورواد الاعمال.

تحسين بيئة الاعمال وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية والادارية

أولويات إعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي على المستوى القطاعي

قطاعات البنية التحتية

- الكهرباء و الطاقة
- الطرق و النقل
- الإسكان
- الإتصالات
- المياه و الصرف الصحي

قطاعات التنمية البشرية

- التعليم
- الصحة
- الحماية الإجتماعية
- الشباب
- تمكين المرأة

قطاعات القطاعات الإنتاجية

- الزراعة و الاسماك (الأمن الغذائي)
- قطاع النفط و الغاز و المعادن
- قطاع السياحة

قطاعات الحكم الرشيد

- السلطة القضائية
- الامن وسيادة القانون
- الخدمة المدنية
- الشئون القانونية
- الحقوق و الحريات
- المساءلة و الشفافية و مكافحة الفساد
- الحكم المحلي و نظام الأقاليم

الخطوات القادمة

- استكمال تقييم الاضرار وتحديد الاحتياجات على كل المستويات الجغرافية والقطاعية
- اعداد الرؤية الوطنية الشاملة لإعادة الاعمار والتعافي الاقتصادي وخطة التنمية
- توسيع دائرة الشراكة مع المانحين الإقليميين والدوليين
- توسيع مشاركة القطاع الخاص في إعادة الاعمار والتعافي
- الترتيب لعقد مؤتمر دولي للمانحين وبناء السلام

شكرا على حسن الاستماع